دور إعادة صياغة علوم الحديث في إبراز علاقتها بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

فراس بن ساسي

باحث في العلوم الإسلامية، والتنمية المستدامة، تونس

يندرج هذا البحث ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول

"نحو بناء منهاج جامع لعلوم الوحي وعلوم الإنسان، الحلقة الأولى: الأسس الإبستيمولوجية"

والذي نضم يومي 15 - 14جمادى الأولى 1444هـ /المو افق لـ 10 - 09دجنبر2022م

برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة -المغرب

أكاديمية الدراسات الفكرية والتربوية

Academy of Intellectual and
Educational Studies

الآراء الواردة في البحث
هي للكاتب، ولاتعبر
بالضرورة عن الموقع
أو الأكاديمية

ملخص البحث

تبحث هذه الورقة العلميّة في مسالك تجديد صياغة علوم الحديث على المستوى الهيكلي والمعرفي والاصطلاحي والمنهجي والعلائقي والشّكلي، مع مراعاة الضّابط المرجعي والمنهجي والاصطلاحي والإيبستيمولوجي والهرمينوطيقي، وتقديم خطّة تفصيليّة لصياغة أهمّ محاور هذا المشروع التّجديدي، فالبحث في مجمله لا يخرج عن إعادة قراءة الموروث الحديثي بعين العلوم الإنسانيّة الاجتماعيّة، ومحاولة تصدير هذا الموروث لخارج سياق نشأته قصد الإفادة منه والإحاطة بما قد تحجبه المصطلحات المتباينة والاستعمالات المختلفة وسياقات النّشأة بسبب فكرة التنافر بين المجال الحديثي والمجال الإنساني والاجتماعي، هذا فضلا عمّا تخدمه هذه المحاولة التّجديديّة من دفاع عن علوم الحديث عبر تقويمها بالمعايير المشتركة بين المجالات المحتفى بها، وقد اعتمدت في هذا البحث على عدّة مناهج أوّلها المنهج الاستقرائي للوقوف على أهمّ مفردات علوم الحديث الخادمة لغرض البحث وتتبّع جهود المحَدّثين في مختلف المسائل محلّ الدّراسة، والمنهج المقارن للوقوف على التّداخل بين علوم الحديث وبعض العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، والمنهج التّحليلي لضبط الرّؤية العميقة في جهود المحدّثين وتفكيكها بما يُتيح تكييفها مع مطالب البحث وأغراضه.

الكلمات المفتاحيّة: علوم الحديث- العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة- التجديد- تداخل المعارف-إعادة صياغة علوم الحديث.

المقدّمة

إنّ التّجديد حركة صحّيّة تحتاجها العلوم في إطار استجابتها للرّاهن والسّياق المُتَغَيّر، وانسجاماً مع وظيفتها الجدليّة مع الواقع، والعلوم بما هي عليه اليوم ليست إلاّ تراكمات تجديديّة حتَّمَهَا الوَاقِعِ وفَرَضَهَا التّطوّر الذّهني والرّقيّ الحضاري والإبداع العقلي على مرّ العُصُور، حتّى عُدّ منع التّجديد مقبرة المواكبة والوجود أصلا، ولهذا قال النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم- في شأن الإسلام- رغم رسوخه ووضوح معالمه وأدلّته-: **" إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا"**.[1]

علوم الحديث ذاتها، نالت حظّها من التّجديد قديماً وحديثاً، بفضل موقعها من العلوم الإسلاميّة ودورهَا في توثيق أصول الإسلام، علاوَة عن طبيعة مُفرَدَاتِهَا وخصوصيّتها الذّاتيّة والمنهجيّة ; فعلوم الحَدِيث معارف عقليّة بامتياز، وهامش الاجتهاد فيها أكثر اتّساعاً من غيرهَا، ناهيك عن الدّيناميكيّة التي يتّسم بها مجالها، والذي يفرض تفاعلا إيجابيّا معه، فكان العلماء شديدي الحرص على الحفاظ على

أبو داود، السنن، تح محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، سنة ، ط1، كتاب الملاحم ، باب ما يذكر في قرن المائة، ج4، ص178، رقم 4291. بهذا اللفظ. وصحّحه الألباني(صحيح أبي داود، رقم 4291.

نجاعتها المرجوّة في كلّ وقت، وظهرت محطّات تجديديّة في تاريخ هذا العلم، أسهمت بشكل واضح في تدعيم حضوره الدّائم والمُؤثّر في خارطة العلوم الإسلاميّة، وبناء كيان راسخ قادر على مُجاراة التّغيّرات والظّروف.

وبالاطلاع على تاريخ علوم الحديث، ندرك طبيعة ما طالها من التّجديد، والذي كان أغلبُهُ في مُستوى عرض المادّة العلميّة وبناء المُصطلح وضبط القواعد، وبدأ- نظريّا- مع مُحاولة الرّامهرمزيّ (360هـ)، ثمّ الحاكم (405هـ)، ثمّ الخطيب البغدادي (463هـ) انتهاء بابن الصّلاح (643هـ)، والذي حاول استيعاب الخطوط العرضية لكلّ الممارسات الحديثيّة في مجالي الرّواية والتّصنيف، وما جاء بعد ذلك- على أهمّيّته وقيمته- لم يخرج في معظمه شكليّا ولا منهجيّا عمّا رصد فلكه ابن الصّلاح ; فجهود الحفّاظ المُتَأخّرين كابن حجر(853هـ) والذّهبي (748هـ) وغيرهم، وإن اعتُبرت تجديداً، فإنّها في حقيقتها لا تخرج عن كونها تطبيقات خاضعة للسلطة النّظريّة التي ضبطها السّابقون، ولذلك لا نرصد خُروجاً عن الملمح المنهجي العام مع ابن الصّلاح، وليس هذا عيباً إذا مَا كانت تحدّيات العصر عندهم لا تتجاوز ما يخدمه النّموذج المطروح، بل إنّ التّجديد بغير موجبٍ مدعاةً للذّم.

وأمّا واقع علوم الحديث اليوم، فإنّه- وإن اتّسم عُموماً بالرّتابة- فإنّه لم يخلُ من مُحاولات تجديديّة طالت المضمون والعرض، تفاعلا مع خصوصيّة العصر الذي قويت فيه خاصّة ظاهرة التّشكيك في السنّة ، فظهرت الدّراسات المنهجيّة لفكر المُحَدّثين، مثلما نراه في أبحاث الدّكتور الأعظمي في كتابه "منهج النّقد عند المُحَدّثين"، وكتاب" الفكر المنهجي عند المُحَدّثين" للدّكتور همّام سعيد، وكتاب" منهج النّقد عند المحدّثين مقارناً بالمنهج النّقدي الغربيّ" لأكرم ضياء العُمَري، و"منهج المحدّثين في النّقد" لنور الدّين عتر، وغيرها.

هذه المُحاولات في مجملها تحمل تصوّراً جديدا لعلوم الحديث على الأقلّ من ناحية العرض، وهي ناحية مُهمّة جدّا يستَغلّها الباحث في إظهار نقاط قوّة المبحث بما يخدم أغراضه الرّاهنة، بالإضافة إلى اشتمَالِهَا عَلَى استعمالات اصطلاحيّة مُواكبة، و اهتمام واضح بالحُجّيّة التّاريخيّة، وتنصيص على أهمّ الآليّات المُوَظّفة في عمل المُحَدّثين.

ولمّا كان الواقع العلميّ اليوم مُكتَسَحاً من قبل العلوم الطّبيعيّة و العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وصارت الحُجّيّة المُطلقة حبيسة موافقة هذه العلوم والانتساب لها، كان لا بُدّ من تجديد الطّرح في علوم الحديث بمَا يضبطُ موقعها في خارطة العلوم المُحَيَّنَةِ، وإبراز مكامنها المنهجيّة وفق المنوال العلميّ المُعاصر.

وأنّ أحبّذ هذا المسار التّجديديّ فليس معناه أنّي أقبل الذّوبان في الثّقافة الغالبة، أو قولبة علوم الحديث لمجرّد التّجديد فقط، فـالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ليست نظريّة أو مقاربة، وإنّما هي مجال

ثقافي تراكُمي ، ذا طابع كلّي إنساني، حاضر -بعد إرسائه قديما- بــالتّطوير أساساً، فيسمح للباحث بطرح مقاربات ونظريّات في إطاره دون إكراهات الأيديولوجيا والانتماء لمن رام الموضوعيّة.

في إطار هذا المنظور أقدّر أنّ تحييننا صياغة علوم الحديث مضمونا وشكلا يسهم إلى حدّ بعيد في إبراز دورها في خدمة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

●مشكلة البحث

يُعالج البحث مُشكلة التّداخل بين المعارف والعلوم من خلال إبراز أهمّيّة التّجديد وإعادة الصّياغة في إبراز مكامن العلوم وتضييق الهوّة بينها، مُطبّقاً ذلك على علاقة علوم الحديث بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

●إشكاليّة البحث

ماهي العلاقة بين العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة وعلوم الحديث؟ وكيف يمكن إبرازها من خلال إعادة صياغة علوم الحديث؟

●أهداف البحث:

1- إبراز العلاقة بين علوم الحديث والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

2- التّنصيص على قيمة علوم الحديث وقُدرتها على خدمة غيرها من العلوم القريبة منها في المجال الإنساني والاجتماعي.

3- تقديم خطّة صياغة جديدة لعلوم الحديث تعمل على إبراز صلتها الوثيقة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، بل وخدمتها لها.

4- إثبات تأثير العلوم الإسلاميّة في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

5- وضع اللبنات الأولى في مساق توحيد مناهج العلوم الإنسانيّة والشّرعيّة، وتقريب الأسس الإيبستيمولوجيّة لذلك.

●أهمّيّة البحث:

1- معالجة علوم الحديث بزاوية جديدة تفتح أمامه آفاق تطبيقيّة جديدة

2- التمكين من الإفادة من علوم الحديث خارج المجال الحديثي.

3- تعلّقه بالدّراسات التّداخليّة بين العلوم، وهي من أهمّ المباحث التي من شأنها أن ترقى بالواقع العلمي

4- تقديم صياغة جديدة لعلوم الحديث تُمكّنه من التّكيّف مع العصر والإجابة على التّحدّيّات والإشكاليّات الرّاهنة، كما تُبرز آفاق التّأثير والإشعاع.

•منهجيّة البحث

اعتمدت في هذا البحث على عدّة مناهج منها:

المنهج الاستقرائي: خصوصا مفرادات علوم الحديث المُتَعَلّقة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

المنهج الوصفي: اعتمدته خاصّة في وصف وتحليل العلاقة بين العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة وعلوم الحديث

المنهج المقارن: المقارنة بين المنهج الحديثي والمنهج الإنساني والاجتماعي .

•المخَطّط:

ملخّص البحث

المقدّمة

المبحث الأوّل: دراسة في المفاهيم والعلاقات

المطلب الأوّل: تحديد المفاهيم

المطلب الثّاني: العلاقة بين علوم الحديث والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

المبحث الثّاني: خصائص الصّياغة التّجديديّة لعلوم الحديث

المطلب الأوّل: الإطار العام لتجديد صياغة علوم الحديث

المطلب الثّاني: ضوابط التّجديد

المبحث الثّالث: تأثّر العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بعلوم الحديث

المطلب الأوّل: تأثّر علم التّاريخ بعلوم الحديث

المطلب الثّاني: تأثّر علوم اللغة بعلوم الحديث

المطلب الثّالث: تأثّر أصول البحث العلمي ومناهجه بعلوم الحديث

المطلب الرّابع: تأثّر علم الفهارس بعلوم الحديث

المطلب الخامس: تأثّر علم نقد الأديان بعلوم الحديث

المطلب السّادس: تأثّر علم الاجتماع بعلوم الحديث

المبحث الرّابع: خطّة الصّياغة الجديدة لعلوم الحديث

المبحث الأوّل: دراسة في المفاهيم والعلاقات

المطلب الأوّل: تحديد المفاهيم

1-علوم الحديث: علوم الحديث هي العلوم التي تدرس حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من حيث الثّبوت والمعنى والعرض، وتنقسم إلى علوم توثيقيّة تُعنى بالتّحقّق من نسبة الحديث للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وعلوم بيانيّة تدرس الحديث من حيث سياقه ومعناه وعلاقاته في المُدوّنة التّشريعيّة، وعلوم منهجيّة تُقّدم مفتاحا للتّعامل مع المكتبة الحديثيّة.

2-العلوم الإنسانيّة: العلوم الإنسانيّة هي "علوم تتخذ من الكائن البشري موضوعاً لدراسة لها خصائصها ومميّزاتها العلميّة، والهدف من مثل هذه الدّراسات، ...، معرفة وفهم الإنسان ومعنى أو دلالة أفعاله"[1]، حيث تُحاول مُعالجة الوجود الإنساني ومتعلّقاته في ضوء تصوّر علمي مُنضبط له أبعاده ومعاييره وقوانينه، فتنطلق من فكرة انطواء العالم على معان يُمكن كشفها لتفسيره، ولذلك جاء تعريفها- من حيث دوافعها ودواعيها- على أنّهَا" تلك العلوم التي تدرك العالم على أنّه ينطوي على معان، وتتكوّن معرفتها بتلك المعاني، وهذا يعني أنّ علوم الإنسان تحاول النّفاذ إلى الأفكار والمشاعر والمعاني والمقاصد التي تقف وراء الواقع أو التعبيرات المختلفة وإدراكها كيفيّاً"[2]، ومنه يتّضح مُباينتها للعلوم الرّياضيّة التي تبحث في المعرفة المُجَرّدة، وعن العلوم الطّبيعيّة التي تتخذ من المادّة مدار بحثهَا.

3-العلوم الاجتماعيّة: "يشير إلى التخصصات الأكاديمية التي تهتم بالمجتمع وعلاقات الأفراد مع بعضهم داخل المجتمع وتعتمد في الأساس على مناهج تجريبية."[3]، فيدرس التّشكل الجمعي للإنسان لا مُجَرّد الإنسان، مثل علم الاجتماع وعلم النّفس وعلم الاقتصاد وعلوم السّياسة وغيرها.

في هذا المخاض العلمي الدّقيق، نلمح مشكلة في التمييز بين العلوم الاجتماعيّة وبين والعلوم الإنسانيّة، " فالإنسان- وإن كان لا يوجد إلاّ في صورة جمعيّة- فإنّه الموضوع المحوري، والوحدة النّهائيّة

---

[1] أنجرس، موريس، منهجيّة البحث في العلوم الإنسانيّة، ترجمة كمال بوشرف وسعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ط2، ص54.

[2] مجموعة مؤلّفين، قضايا العلوم الإنسانيّة: إشكاليّة المنهج، إعداد وإشراف يوسف زيدان،الهيئة العامّة لقصور الثّقافة، القاهرة، ط1، 1996، ص18

[3] Kuper, Adam, et Kuper, Jessica,, *The social science encyclopedia*, Londres , Routledge, 2009, 1119 p.

التي ترتد إليها الدّراسة في كلّ حال"[1]، ولذلك ذهب الكثيرون - وعلى رأسهم: كلود ليفي ستراوس- إلى المطابقة بين العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ورجّح مصطلح العلوم الإنسانيّة لأنّ الإنسان وإن كان لا يوجد إلاّ في صور جمعيّة; فإنّه الموضوع المحوري والوحدة النّهائيّة التي ترتدّ إليها الدّراسة في كلّ حال[2]، وهو موقف قويّ باعتبار التّداخل الواضح بين المجالين.

المطلب الثّاني: العلاقة بين علوم الحديث والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

بتركيز النّظر في مجال علوم الحديث من منطلق إبيستيمولوجي تداخلي، وفي إطار علاقة العلوم الإسلاميّة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، سنجد من مظاهر التّشابك المعرفي الشّيء الكثير، بل لعلّ طرق مثل هذا الموضوع سيكون مُفيداً جدّا إذا علمنا قلّة الباحثين فيه على الرّغم من خصوبة مادّته وغنى زاده، فعلوم الحديث ذاتها- على أصالتها- استفادت من معارف منطقيّة ولغويّة واجتماعيّة ودينيّة لتصنع منها معارف ومناهج تداوليّة حضرت بدورها في مجالات أخرى، فالسبر والتّقسيم ووضع الحدود وبناء المصطلحات ليست إلاّ تمثّلاً للمنطق، ومن العجب أن ابن الصّلاح (643هـ) في ردّه على المنطق اعتمد على المنطق، فقال:" وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين وسائر من يقتدي به من أعلام"[3]، ولعلّ كلام الإمام يُناقش في مستوى خلطه بين المنطق التّجربة وبين المنطق المجال. وشرح الحديث اعتمد بالأساس على البحث اللغوي، والجرح والتّعديل استفاد من الزّاد التّاريخيّ والملاحظة الاجتماعيّة وغير ذلك من مظاهر التّداخل، وفي نفس الوقت كانت هذه العلوم أحد أبرز دعائم العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة كالتّاريخ واللغة والأدب وعلم الأديان وعلم أصول البحث ومناهجه وعلم الفهارس وعلم الاجتماع.

وأسهم في هذه الحركة التّداخليّة بين الميدان الحديثي وميدان العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، موسوعيّة علمائه، وانفتاحهم على غير مجال، فهذا التّرمذيّ (279هـ) يستثمر النّصّ النّبوي في توسعة دائرة الأمثلة الأدبيّة بتخصيص باب لأمثال النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم-، شأنه شأن الرّامهرمزيّ (360هـ) في كتاب" أمثال الحديث"، وهذا ابن حزم (456هـ) المحدّث المتكلّم الفقيه اللغوي الأصوليّ يؤسّس لنقد الكتاب المُقَدّس بناءً على التوثيق الحديثي للأخبار، وهذا السّيوطي(911هـ) المُحَدّث الفذّ برّز في التّاريخ واللغة والأدب وغيرها، وينقل تجربة المُحَدّثين إلى مجال اللغة فيصنع منهج نقدي لغوي

---

[1] الخولي، يمنى، مشكلات العلوم الإنسانيّة: تقنينها وإمكانيّة حلّها، نيوبوك، بيروت، ط1، 2018، 2018م، ص53.

[2] م.ن، ص10 (نقلا عن باشه، عبد الحليم، دور التّكامل المعرفيّ بين علوم الوحي وعلوم الإنسان في فهم الواقع، ص 182).

[3] ابن الصّلاح، فتاوى ابن الصّلاح، دار المعرفة، بيروت، 1986م، ط1، ج1، ص209.

انطلاقا من منهج المُحَدّثين، ويستعير مُصطلحاته في إتمام البناء الهيكلي للنّقل اللّغوي. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ كثيرا من عمل المُحَدُّثين تمثّل اختصاصات لم تكن موجودةً حينهاَ فعالجها في إطار أصلها الذي انبثقت عنه، لذلك فإنّ ما سأقدّمه من طرح سيلامس أفق الإسهام الحديثي في تأسيس اختصاصات إنسانيّة واجتماعيّة حوتها الممارسة العلميّة عند المُحَدّثين.

وأمّا عن اتّجاه التّداخل بين المجال الإنساني والاجتماعي،وبين الحديث وعلومه، فإمّا أن يكون في سياق تأثير المجال الأوّل على الثّاني أو العكس، وهو ما يُؤسّس لتفاعل دائم ومُهمّ في تطوير كلا المجالين شرط أن يكون الأثر خدمة إيجابيّة، فقد يكون الأثر مفهوماً يتشرّبه المجال المُتَأثّر، ثمّ يتَّضح بعد التحقيق فساده.

وإذا ما تتبّعنا أشكال التّداخل بين مجال الحديث وعلومه، والمجال الإنساني والاجتماعي في الاتّجاه الثّاني، باعتباره مجال الأطروحة، سنقف على أربعة جوانب: أوّلها التّداخل الاصطلاحي ; أي نقل المصطلحات من حقل إلى آخر إمّا دون إحداث أيّ تغيير، أو إكسابهَا مفاهيم تداوليّة جديدة، تمامًا كما فعل السّيوطي في المزهر لمّا نقل اصطلاحات المُحَدّثين ليبني مصطلح اللغة ومنهج نقلها، وثانيها التّداخل المنهجي ; بنقل المناهج إلى غير حقولها كالمدد المنهجي الذي قدّمه المُحَدّثون للمؤرّخين أو علماء الاجتماع، وثالثها تداخل الآليّات; كاعتماد آليّة الإسناد الحديثيّة في التّاريخ، وأخيراً التّداخل المعرفي، إمّا بتقديم معارف جاهزة أو مفاهيم جديدة أو مادّة قابلة للبحث والاستثمار كالمعطيات الاجتماعيّة والنّفسيّة التي احتواها الحديث النّبوي وشرحه، أو المعلومات التّاريخيّة المليء بهَا كلامه -صلى الله عليه وسلّم-. هذه الأشكال المرصودة قد لا تخرج عنها أيّ عمليّة تداخليّة في كلّ التّخصّصات.

والبحث التّداخلي بين هذين المجالين تتجاذبه فلسفة العلوم وتاريخ العلم ونظريّة المعرفة، لذلك فهو مُعَقّد يحتاج المُضيّ فيه التّنبّه والحذر، ويتطلّب مع ذلك عُدّة معرفيّة ومنهجيّة مناسبة، وأمّا عن صوره فإمّا أن يكون تأصيلا للمنهج التّداخلي عند المُحَدّثين أو عند علماء الإنسانيّات والاجتماعيّات، من حيث مفهومه وكيفيّة حصوله ومظاهره وأنماطه وأشكاله وإشكالاته وتطبيقاته، وإمّا أن يكون دراسة تطبيقيّة لـمظاهر هذا التّداخل إمّا في الاتّجاه الأوّل أو الثّاني، أو محاولة الجمع بينها في نموذج تأليفي يجمع بين التّأصيل والتّطبيق، ذلك أنّ تحديد نوع البحث التّداخليّ بوضوح كفيلٌ بضبط المطلوب وتوضيح ملامح البحث وهيكلته، كما أنّ دراسة التّداخل- من حيث التّطبيق- إمّا أن يُدرس من حيث كونه ظاهرة نظريّة حاصلة نطلب رصدها، أو أنّها عمليّة نحتاجها عند التّنزيل والتّطبيق، فالتّداخل الحاصل بين الفقه والطّب يُلامس التّداخل في حال كونه ميكانيزما يستدعيها التّنزيل السّليم للعلوم.

كما أشير إلى أهمّيّة بحث العلاقات التّداخليّة للعلوم عموماً، وعلوم الحديث خاصّة، فما أبدعه المُسلمون في هذا المجال قد لا تُدرك كامل قيمته إذا ضربنا له حدودا إجرائيّة تحصر حضوره في مجال

تداولي ضيّق، وتمنع من تكييفه في ضوء العلوم المُتاخمة، بل إنّ من أولى الإشكاليّات الاصطلاحيّة التي زكّت هذا التّصوّر، اعتبار علوم الحديث علوما شرعيّة إسلاميّة، وهذا صحيح إلى حدّ كبير لو تحدّثنا عن الأصالة والنّشأة والتّطبيق الأوّل والدّواعي، لكنّ إطلاق القول بهذا الاصطلاح يُغفل أنّ طبيعة هذه العلوم وخاصّيّتها المنهجيّة والإيبستيمولوجيّة تدفع بها نحو حجز مكان ضمن مجالات أخرى، إمّا في استمداداتها، أو بتقديم مقاربات جديدة، ومنه كان تنويع زوايا المعالجة للمجال الحديثي إطلاقا للقيود المُحيطة به، وإبرازاً لما يُمكن أن يقدّمه للفكر الإنساني عموماً، لا فقط للمسلمين.

المبحث الثّاني: خصائص الصّياغة التّجديديّة لعلوم الحديث

المطلب الأوّل: الإطار العام لتجديد صياغة علوم الحديث

•الهدف من المسار التّجديدي

يهدف هذا المسار التّجديدي في غرضه الأساسيّ إلى إبراز دور علوم الحديث في خدمة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ولكن بعض الأغراض الفرعيّة تفرض نفسها، منها عرض المادّة الحديثيّة في قوالب عصريّة تُيسّر اندماجها في الحاضنة العلميّة الرّاهنة، وتُيَسّر تصوّر الهيكلة العامّة لهًا، وتُعطي دعائم منهجيّة تُمكّن من توظيفها البحثي، كما يُعطي هذا المشروع مادّة علميّة جاهزة تتعاطى جذرياً مع المدّ التّشكيكي الذي طال السنّة النّبويّة اليوم.

•زاوية النّظر

لا بدّ لكلّ مقاربة تجديديّة من زاوية تناول مُعيّنة تنطلق منها وتنبثق عنها ملامح المشروع، وهذه المُحاولة قائمة على مراعاة قوّة الارتباط بين علوم الحديث إحدى العلوم الشرعيّة، وبين فروع العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، فيتمّ اعتبار البناء والمُصطلح والمنهج في إطار هذا الانتماء.

•مستويات التّجديد

المستوى الهيكلي: إعادة تصنيف علوم الحديث وفق مقاربات خادمة للأغراض الأساسيّة للمشروع، ومُراعاة علاقتها بحقل العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

المستوى المعرفي: إضافة مباحث جديدة يفرضها الرّاهن العلمي وخصوصيّة المجال الإسلامي خاصّة، ومنها الحجيّة العقليّة لعلوم الحديث.

المستوى الاصطلاحي: اعتماد مُصطلحات مُقاربة للمجال العلمي الواسع الذي تنتمي إليه علوم الحديث، مع الحفاظ على الاصطلاح فيما لا يجملُ معه التّغيير لخصوصيّته التّاريخيّة وتعلّقه الجذري بالحقل الحديثي.

المستوى المنهجي: الاتّجاه إلى تأصيل المسائل الحديثيّة ولمّ شتاتها وَفق قضايا كُلّيّة يراعى فيها مجال اشتراكها مع بين العُلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

المستوى العلائقي: الحرص في كُلّ قضيّة كُلّيّة على بيان موقعها من العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وإبراز وجوه الخلل في تقديمها ونقدها.

المُستوى الشّكلي: بناء المشروع بما يُخضعه لضوابط الكتابة الإنسانيّة والاجتماعيّة، مع مُراعاة الخصوصيّة.

المطلب الثّاني: ضوابط التّجديد

من المؤكّد الإشارة إلى ضوابط المقترح التّجديدي لعلوم الحديث، والتي تضمن موضوعيّته وأصالته ومواكبته، وهيّ:

- **الضّابط المرجعي:** التّجديد لا يعني القطيعة بقدر ماهي عمليّة تنطلق من نتاج السّابقين فتُطَوِّعُهُ حَسَبَ منوال علمي مُعَيّن، ومن ثمّ فإنّ تجديد علوم الحديث في إطار هذا المشروع لن تُلغي الموروث الحديثي القديم، بل ستعتمده ولن تخرج عن تقريراته الكُلّيّة، وفروعه الأساسيّة، وهو الدّاعم المعرفي الأساسي في هذا العمليّة.

- **الضّابط المنهجي:** يجب مُراعاة خصوصيّة علوم الحديث، وخصوصيّة المجال الإنساني والاجتماعي أيضا، فنسعى إلى ضبط التّقاطعات المنهجيّة وجوانب التّرابط والتّكامل بينها، كما يُهتمّ بمُراعَاة التّوافق الدّاخلي بين روح علوم الحديث والنّموذج المُراد إرساؤه حتّى لا تنمحق هذه العلوم تحت مُسمَّى التّجديد.

- **الضّابط الاصطلاحي:** يجب احترام البناء الاصطلاحي الدّقيق في طيّات المشروع، والمُزاوج بين ما يحمي تُراثيّة علوم الحديث و انتماءهَا للمجال العلمي المُعَاصر.

- **الضّابط الإبيستيمولوجي:** يتمّ التّقَيّد بموضوع علوم الحديث وما يتَّصل بها من معارف، فكلّ ما يقع إنتاجه وإيراده لا يجب أن يخرج عن المباحث الأساسيّة لهذه العلوم، وإن خرج فلا بدّ أن يكون لحضوره داع فرضه المجال الإنساني والاجتماعي.

- **الضّابط الهرمينوطيقي:** أي ضابط القراءة والتّأويل، فقد يتأثّر الباحث بمَا يجده في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة فيعمد إلى تشكيل العلوم الحديثيّة وفق ذلك وإن لم تحتمله، لذلك وجب الالتزام بضوابط التّأويل العلمي لكلام المُحدّثين ومنهجهم حتّى لا تظهر عمليّة التّجديد في مفرداتها منطلقات التّماهي والإنسلاك في الغير .

•ضابط الأهليّة: يجب أن يكون المُقدم على هذا المشروع مستوعباً للموروث الحديثي بكلّ فروعه، ومُتَملّكاً للمفاهيم الإنسانيّة والاجتماعيّة الأساسيّة، وإلاّ فلن يكون عمله إلاّ تكرارا لما قاله السّابقون، أو أسلمة لما قاله غير المسلمين دون أن يكون له صدى في المادّة الحديثيّة.

المبحث الثّالث: تأثّر العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بعلوم الحديث

المطلب الأوّل: تأثّر علم التّاريخ بعلوم الحديث

اتّسَعَت دائرة علاقات الحديث لتستغرق "التّاريخ" لكونه عُمدة الحُكم على الرّواة وإثبات الاتّصال والانقطاع وضبط النّاسخ والمنسوخ وفضح كذب المُتون وغيرها، وفي هذا يقول سفيان الثّوري:"لمّا استعمل الرّواة الكذب استعملنا لهم التّاريخ"[1]، فكان التّوجّه لخدمة التّاريخ أساسا منهجيا ومعرفيّا فرضه علم الحديث، و مثّل البحث التّاريخي عند المُحدّثين عيارا قويماً للحكم الصّحيح استدعى العمل على ضبط بيانات التّاريخ وترتيبها وسنّ منهج لتحليلها واستثمارها، فأثمر هذا الجهد اللّبنات الأولى لعلم التّاريخ عند العرب كما قال الدّكتور حسين مؤنس:" شجرة التّاريخ عند العرب نبتت في تُربة علم الحديث"[2]بل إنّ بداية الكتابة فيه كانت كفرع من فروع علم التّاريخ[3].

ومن مظاهر تداخل العلميّن كثرة المحدّثين الذين جمعوا بين الصّنعة الحديثيّة والمعرفة التّاريخيّة كعروة بن الزّبير وأبان بن عثمان ووهب بن منبّه، وابن شهاب الزّهري والخطيب البغدادي وابن عبد البرّ والذّهبي وابن كثير والسّخاوي والسّيوطي وغيرهم.

وجماع ما سبق أنّ حاجة المحدّثين للمعطى التّاريخي وانشغالهم به أبدعت خدمة علميّة عميقة لعلم التّاريخ أثّرت في آليّاته ومناهجه ومعارفه ومسالكه وجعلت فضل علم الحديث على علم التّاريخ كفضل الأصل على الفرع.

المطلب الثّاني: تأثّر علوم اللغة بعلوم الحديث

يمثّل النصّ النّبويّ أبرز مصادر تشريع الأمّة الإسلاميّة مع القرآن الكريم، وأصلا تُستنبط منه الأحكام وتنبني عليه التّصوّرات الإسلاميّة وتنبثق عنه التّوجيهات النّبويّة التي تُقدّم النّموذج الأكمل للمؤمن في اعتقاده وأعماله ومختلف تفاعلاته، لذلك كان الاهتمام بهذا الأصل اهتماما بالإسلام، وضياعه ضياعا للإسلام، فانبرى العلماء لضمان سلامته من التّحريف والتغيير وأنتجوا علوماً توثيقيّة توفّر مادّة

---

[1]البغدادي، الخطيب، الكفاية في علم الرّواية،دائرة المعارف العثمانيّة، د.ع.ط، 1357هـ، فصل ومما يستدلّ به على كذب المحدّث روايته عمّن لم يدرك، معرفة تاريخ موت المروي عنه ومولد الرّاوي، ح303.

[2]مؤنس، حسين، التّاريخ والمؤرّخون، ص 74.

[3]انظر: المسلمون وكتابة التّاريخ، عبد العليم خضر، ص285..

نبويّة نقيّة من الكذب والوهم، ولئن كان لهذه العلوم القيمة الأعظم في حفظ الموروث النّبوي وصيانته إلاّ أنّها تبقى علوم آلة محبوبةً لغيرها، فالإسلام مُتبلور في كلام النّبي -صلى الله عليه وسلّم- لا في مُصطلحات التّصحيح والتّضعيف أو في مباحث العلل –على أهمّيّتها-، فالمقصود الأساسيّ هو اللفظ النّبوي، الأمر الذي أدركه المُحدّثون وأسّسوا خدمةً لهُ علوماً بيانيّة تُعنى بالكلام النّبويّ من حيث فهم ألفاظه وإدراك مُشكله والإحاطة بسياقه واستنباط أحكامه ورصد مقاصده، فظهرت علوم خاصّة بكلّ جانب من الجوانب المذكورة، منها، علم سبب الورود وعلم غريب الحديث وعلم مختلف الحديث ومشكله وعلم ناسخ ومنسوخ الحديث، وعلم شرح الحديث الذي يُعدّ علماً تأليفيّا لجميع العلوم البيانيّة، وكون أنّ لسان النّبيّ صلّى الله عليه عربيّ فصيح، فهو ما يُفسّر توجّه بعض الجهود الحديثيّة لجُملة من الدّراسات اللغويّة التي يستدعي فهم الحديث النّبوي الإحاطة بها، ومن العُلوم الحديثيّة التي أسهمت في إثراء الخزانة اللغويّة نذكر:

1-علم غريب الحديث: هو علم يُعنى بشرح الألفاظ الغامضة التي تقع في حديث الرّسول -صلى الله عليه وسلّم- لسبب من الأسباب التّداوليّة أو الجغرافيّة أو الذّاتيّة[1]، وسبب نشأة هذا العلم تعود إلى فصاحة الرّسول -صلى الله عليه وسلّم- وتمكّنه من الأساليب اللغويّة، فقد أوتي -صلى الله عليه وسلّم- جوامع الكلم، وقد مثّل انتقاءه -صلى الله عليه وسلّم- لما يفهمه الوفود من الكلام الذي قد يكون خاصّا بقبائلهم أحد الأسباب التي استدعت الإفصاح عن مكامنها.كما أسهم في نشأة هذا العلم أيضا التّراخي الزّمني عن زمن النّبوّة وما أحدثته من شرخ علميّ في ظلّ الفتوحات الإسلاميّة والتلاقح الثّقافي، بالإضافة إلى تأثير الرّواية بالمعنى على تداوليّة اللفظ، فغالب ما يستعمله الرّواة الذي يروون بالمعنى مفردات مُنسجمة مع الحقل المُعجمي المُنتشر في إطارهم الزّمكاني، فينتقون من الكلام ما قد يستشكل عن غيرهم ممّن هم في بيئة مُغايرة، وأرى أنّ من أبرز أسباب الحركة التّأليف في هذا الفنّ وعي المُحدّثين بكونيّة الدّعوة النّبويّة واستطالتها الزّمانيّة والمكانيّة، وأنّ أبرز التّحدّيات بل الحواجز في هذا المقام اللغة، فرأوا أن يكوّنوا قاعدة بيانات يُستلهم منها المعنى النّبوي في كلّ وقت ويُشارك في هذا العمل مُختصّون من مُختلف الأقطار وبمختلف الانتماءات واللهجات مُرَاعين خصوصيّة واقعهم.

ثمّ إنّ المُحدّثين أيضا كانوا على تمام الوعي بظاهرة التّطوّر الدّلالي للغة العربيّة خصوصا، والذي يُمثّل خطرا قد يُؤدّي إلى مزالق هدر النّص وتضييع معناه الأصلي، وفي هذا يقول العزّ بن عبد السّلام(660هـ):"البدعة خمسة أقسام فالواجبة كالاشتغال بالنّحو الذي يفهم به كلام الله ورسوله لأنّ حفظ

---

[1] انظر تعريفات علم غريب الحديث عند الخطّابي(الخطّابي، غريب الحديث، ج1، ص70) وابن الصّلاح (ابن الصّلاح،المُقدّمة، تح عائشة عبد الرّحمن، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، 1974م، ص195.) وصبحي صالح (صالح، صبحي، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، د.ط، ص112) وغيرهم.

الشريعة واجب، ولا يتأتّى إلاّ بذلك فيكون من مقدّمة الواجب، وكذا شرح الغريب ..."[1]، وقد بدأ التّصنيف فيه مُتأخّرا بسبب تأخّر استقرار المُصنّفات الحديثيّة نسبيّاً، فذهب أغلب العلماء إلى أنّ أوّل من صنّف في هذا الفنّ أبو عبيدة معمر بن مُثنّى (209هـ) وقال بعضهم النّضر بن شُميل المازني(203هـ) ثمّ تَتَابعت الكتابات مع أبي عبيد القاسم بن سلاّ (224هـ) وابن قُتيبة(279هـ) والخطّابي (344هـ) والزّمخشري (538هـ) وابن الجوزي (597هـ) وابن الأثير (606هـ) وغيرهم[2]، والمُلاحظ بعد استقراء هذه الكُتب أنّها لم تقتصر على مُجرّد شرح ألفاظ الحديث النّبويّ كما يُوهم بذلك تعريف الفنّ، وإنّما استطالت إلى الكلام على مختلف المسائل النّحويّة والتّراكيب الصرفيّة والنّواحي البنيويّة والتّطوّرات الدّلاليّة والظّواهر اللسانيّة والمسائل البلاغيّة وغيرها من مفردات اللغة، فكانت منهلا أصيلا في الدّراسات اللغويّة عموما.

2-علم سبب ورود الحديث: هو أحد فروع علوم الحديث البيانيّة التي يُتَوسّل بها لفهم المدلول النّبوي من الخطاب، ويُعنى أساساً ببيان الحيثيّات السّياقيّة والزّمكانيّة المُتعلّقة بورود حديث ما، حيث عرّفه العلماء بكونه " علماً يهتمّ بما ورد الحديث مُتَحدّثا عنه أيّام وُقوعه"[3]، ولهذا العلم أهمّيّة بالغة في رصد الحكم الباعث على التّشريع، والمعني المُرادة من التّشريع ويُفيد أيضا في بيان مدلولات الألفاظ من حيث العموم والخصوص، والإطلاق والتّقييد، ما يجعل هذا العلم أحد أبرز المُسهمين في بلورة العقل السّياقي في الثّقافة اللغويّة عموما والعربيّة خصوصا، وهو بمثابة الذّاكرة السّياقيّة للألفاظ اللغويّة، ونجد في تطبيقات هذا العلم خدمة جليلة لمباحث علوم اللّغة، ومن أبرز مصنّفاته التي وصلتنا "اللمع في أسباب ورود الحديث" للإمام السّيوطي (911هـ) و"البيان والتّعريف في أسباب ورود الحديث الشّريف" لابن حمزة الحسيني الحنفي الدّمشقي (1120هـ).

3-علم مخلف الحديث مُشكله: يُعالج هذا العلم قضيّة الإشكال الدّلالي في النّص النّبوي من خلال رفع الالتباس عمّا ظاهره التّعارض أو بيان الإشكال في المُفردات والصّيغ التي تلتبس على النّاس لاستحالتها العقليّة أو معارضتها النّقليّة أو غيرها من العوارض التي تمنع استساغة المعنى الظّاهر، ولعلّ النّاظر لأوّل وهلة يغيب عنه علاقة هذا العلم بعلوم اللغة، إلاّ أنّ الواقع العلمي يشهد بتشابكهما في عدّة محطّات، فالمدخل اللغوي هو أبرز الميكانيزمات المُوظّفة في رفع التّعارض وحلّ الإشكال، ومن ثمّ فإنّه من الطّبيعي أن تكون كُتب هذا العلم زاخرة بما يُثري المُعطى اللغوي ويدعمه، ومن أبرز مئلّفات هذا الفنّ

---

[1] ابن عبد السّلام، العزّ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح طه عبد الرّؤوف، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، سنة 1991، ج1، ص88.

[2] راجع قائمة كتب علوم الحديث التي ذكرها الدكتور علي العلايمي حيث ذكر ما يربو عن 100 مؤلّف (العلايمي، علي، علم غريب الحديث:قراءة في المُصطلح والمنهج، مؤسّسة GLD، تونس، 2020م، ط1، ص53-62.

[3] منهج النّقد عند علوم الحديث، نور الدّين عتر، دار الفكر، دمشق، ط3، 1997م، م2، ص334.

كتاب "اختلاف الحديث " للإمام الشّافعي (204هـ) و"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (279هـ) ومشكل الآثار للطّحاوي (321هـ).

4-علم شرح الحديث: "هو معرفة مجموع الوسائل والأصول الكليّة المُتَعلّقة ببيان معاني وفقه ما أضيف إلى النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم- "[1] وهو مجتمع كافّة العلوم البيانيّة التي يتمّ توظيفها توافقيّا وتكاملياً لفهم مدلول النّصّ النّبوي.

وفي تحديد الطّرق المنهجيّة السّويّة في التّعاطي معه، نجد حضورا بارزا للمدخل اللغوي، ومن نظر نظرة فاحصة إلى كُتب الشّروح المُحقّقة، رأى عناية ظاهرة باللغة وعلومها، فهي أصل عندهم لا يُستغنى عنه، كما تراه في الاستذكار لابن عبد البرّ(463هـ) وشرح النّووي على مُسلم (676هـ) وفتح الباري لابن حجر(852هـ)،...، بل قد تقع المُفاضلة أحياناً بين كتب الشّروح بما تشمل عليه من مباحث علم اللغة"[2] وما يُميّز علم شرح الحديث في علاقته باللّغة، تجاوزه لبيان معاني الألفاظ إلى بيان المُراد وهذا إيغال في مباحث فقه اللغة و اهتمام بالتّطوّر الدّلالي و الخصائص الدّلاليّة كالتّرادف والتّضاد والاشتراك والمُعرّب والدّخيل، وعلاقة السّياق بالخطاب، وغيرها من المسائل اللغويّة التي وردت في كتب هذا العلم، ويمكن اعتبار شرح الحديث ضمن الدراسات التطبيقيّة للعلوم اللغويّة وموردا مُهمّا لما لحق هذه الجهود من مُحاولات التّقعيد والتّنظير اللغوي.

هذا بالإضافة إلى استفادة التّوثيق اللغوي من التّوثيق الحديثي، فمنهج الضّبط الاصطلاحي تجاوز علوم الحديث ليُستنسخ في التّاريخ كما مرّ مع أسد رُستُم في كتابه "مُصطلح التّاريخ"، ويَحضر أيضا في علوم اللغة –قصّا على آثار المُحدّثين- مع الإمام السّيوطي(911هـ) في كتابه " المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، أين تحدّث عن خمسين نوعًا: ثمانية في اللغة من حيث الإسناد، وثلاثة عشر من حيث الألفاظ، وثلاثة عشر من حيث المعنى، وخمسة من حيث لطائفها ومُلَحها، وواحد راجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريدها، وثمانية راجعة إلى حال اللغة ورواتها، ونوع لمعرفة الشعر والشعراء، والأخير لمعرفة أغلاط العرب، ونلحظ بمجرّد استقراء الكتاب الاستفادة الكبيرة من مُصطلحات المُحدّثين وأحكامهم ومدارات اهتماماتهم.

المطلب الثّالث: تأثّر أصول البحث العلمي ومناهجه بعلوم الحديث

تطوّر البحث العلميّ شتّى المجالات في الحضارة الإسلاميّة، وكان ممّا برز كسبق لا يوجد له نظير في مجال التّاريخ، ما قام به المحدّثون، حيث دفعهم حرصهم على حماية الموروث النّبوي إلى العمل على

---

[1] بازمول، محمّد، علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، د.ط، د.ت.ط، د.ت.ط، ص7.

[2] الصّفدي، بسّام بن خليل، علم شرح الحديث: دراسة تأصيليّة منهجيّة، رسالة دكتوراه، المشرف نافذ حمّاد، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، 2015م، ص84.

سنّ قواعد وقوانين تضبط الأخبار وتحدّد ملامح الرّوايات السّليمة، وأدّى هذا إلى إحداث منهج نقديّ تاريخيّ فريد،لم يشهد الحقل العلميّ مثله، فالصنّعة العلميّة المنضبطة لم تكن غريبة عن عمل المحدّثين الذين تجاوزت جهودهم مجرّد أحكام ذاتيّة متهافتة أبدعها مسار عشوائيّ انتقائيّ، وتقاذفتها النّزوات والأيديولوجيّات والعواطف، فالحال أعمق من ذلك بكثير، ولا ريب أنّ ما نلمحه من نِتاج جهابذة علم الحديث إنّما وُلد من رحم تفكير منهجيّ عميق واختيارات علميّة دقيقة فضلا عن رؤية متكاملة رقت بواقع البحث العلميّ وأسهمت في ضبط أصوله وتوضيح الفاصل بين العلميّ واللاعلمي بمعايير مطّردة، بل قد شارك المحدّثون - بما قدّموه من جهود علميّة- في طرح معالم أساسيّة كليّة لا يكاد يخلو منها بحث علميّ في مختلف المجالات العلميّة إنسانيةً واجتماعيّةً وحتّى الطبيعيّة، واستغرقت هذه المعالم مجمل جوانب البحث في مستوياته المختلفة، منهجا ومادّة وصورة وأدوات وعرضاً.

ومّما حسر اهتمام الكثيرين بدور المحدّثين في الانضباط بأصول البحث العلميّ قصر موروثهم على مجرّد أحكام نقديّة لأخبار تاريخيّة، والحال أنّ هذه الأحكام وليدة إستراتيجيّة بحثيّة منضبطة تمثّلت رقيّ العقل الإسلامي وأثر الإسلام في بناء الثورة العلميّة آنذاك، فلا غرابة إذاً أن يكون لهذا المجهود انعكاس على شتى العلوم الإسلاميّة والإنسانيّة والاجتماعيّة.

وباستقراء جهود المُحَدّثين في هذا السّياق، نلحظ تناولهم لخطوات البحث العلميّ ومخاطره وقضيّة المُصطلح والتّخصّص والموضوعيّة وبناء القواعد، بالإضافة إلى بيان أثر علوم الحديث في مناهج البحث، كتأسيس منهج النقد التاريخي المختصّ والشّك المنهجي في مجال التّاريخ والتّاثير في الاستقراء والإحصاء وغيرها، مع التّعرّض لصورة البحث وشروط الباحث وغيرها.

المطلب الرّابع: تأثّر علم الفهارس بعلوم الحديث

أمام سعة المادّة الحديثيّة واختلاف طبيعتها، أدرك علماء الحديث الحاجّة الماسّة إلى آليّات منهجيّة تُروّض المعارف وتقرّب مكتبة الحديث من مريدها، فأخذوا يُبدعون أنماط فهرسة كثيرة كُلّ منها يخدم مقصداً مُعَيّناً ويستهدف مكوّناً من مكوّنات المادّة، وزاد نسق حركة الفهرسة مع التّراخي الزّمني، حيث كان المُحَدّثون الأوائل أقدر على التّوصّل إلى الأحاديث لسعة اطّلاعهم وبراعتهم في الصنعة، لكنّ طول الأسانيد وكثرة الطّرق وضعف الملكات بعد القرون الأولى استوجب مُعالجة منهجيّة حتميّة، وهنا جاءت الفهرسة الحديثيّة، وهي قديمة قدم التّصنيف الذي بدأ مع ابن جريج (150هـ)، ولعلّها الأقدم في سماء العلوم الإسلاميّة، فلم يدع المُحَدّثون مكوّناً من مكوّنات المادّة العلميّة إلاّ وَصَنّفوها وَفقه في نمط أوّل من أنماط الفهرسة عندهم، وهو ما أسمّيه بالفهارس الخاصّة، والأعمّ منه الفهارس العامّة، وهي بمثابة فهرس للفهارس الأولى.

المطلب الخامس: تأثّر علم نقد الأديان بعلوم الحديث

أسهمت عديد الظّروف الدّينيّة والتّاريخيّة والجغرافيّا في أن يكون اهتمام بالمسلمين بشرائع أهل الكتاب أكثر من غيرها، وكانت خدمتهم لـ"علم نقد الكتاب المُقَدّس" أجلّ خدمة، حتى قالت الباحثة الإسرائيلية حفا لازاروس يافه[1] Hava-Lazarus-Yafeh :"لا شك أن النقد الذي خص به ابن حزم متن الكتاب المقدس بعد دراسة متكاملة لا مثيل لها في الكتب الإسلامية في القرون الوسطى[2]"، وتعود الباحثة بأصل اهتمام المُسلمين بهذا الفرع العلميّ إلى القرآن الكريم فقد قالت:" إن اتهام اليهود والنصارى بتحريف الكتاب المقدس هي أهم قاعدة حجاجية إسلامية، ضد العهد القديم والجديد معا... وهي قاعدة ذات أصل قرآني"[3].

وأمّا عن الآليّات المُتّبَعَة في النّقد فلا شكّ أنّ العمدة المنهجيّة هي إنتاجات المُحَدّثين النّقديّة، وفلسفتهم الأصيلة في التّعاطي مع الخبر التّاريخي، والتّحقّق من مطابقته للواقع، فالمُحَدّثون لم يُبدعوا مجرّد منهج خاصّ بالخبر النّبويّ فقط، وإنّما كان فكرهم أكثر عُمقاً، فأدركوا أنّه لا مجال للحديث عن منهج نقديّ تاريخيّ عامّ إذا ما رُمنَا الدّقّة والتّحقيق، وأنّ العمل الجادّ يستَدعي مُراعاة الاختصاص والخصوصيّة، ومَا عملهم إلاّ تطبيق عمليّ لفلسفة نقديّة كُلّيّة يستحضرونها في كلّ خطواتهم، فكان ما أبدعوه قابلا للتّطبيق في كُلّ المجالات التّاريخيّة المُوازية كنقد الموروث الدّيني القديم، ولذلك استلهم علماء نقد الأديان من منهج المُحَدّثين ما به يتحقّقون من صحّة مصادرها التّاريخيّة، وكان من بين من أفاد من هذا المنهج، ابن حزم الأندلسي الظّاهري (456هـ)، خصوصا وأنّه مُحَدّث لا يُشقّ له غبار، فانبرى إلى نقد كتب اليهود والنّصارى مُعَوّلاً على طريقة المُحَدّثين ومُستَلهماً منهم، وقد بيّن منهجه بوضوح في قوله:" وقد أوضحنا بحول الله تعالى وقوته فساد أعيان تلك الكتب وأوضحنا أنها مفتعلة مبدلة لكثرة ما فيها من الكذب وأوضحنا أيضا فساد نقلها وانقطاع الطريق منهم إلى من نسب إليه تلك الكتب بما لا يمكن أحدا دفعه البتة بوجه من الوجوه وبينا آنفا بحول الله تعالى وقوته فساد نقل النصارى جملة وإقرارهم بأن أنا جيلهم ليست منزلة ولكنها كتب مؤلفة لرجال ألفوها فبطل كل تعلق لهم والحمد لله رب العالمين"[4] فظهر في عمله تأثّره الواضح بهم.

المطلب السّادس: تأثّر علم الاجتماع بعلوم الحديث

---

[1] باحثة ألمانيّة مولودة في ألمانية 1930/05/6 وتوفّيت في 1998/9/6، وهي يهوديّة اهتمّت بدراسة الأديان، خصوصا الإسلام واليهوديّة.(https://press.princeton.edu/our-authors/lazarus-yafeh-hava ، تاريخ الاطّلاع: 2021/11/04)

[2] شريف، حامد، نقد العهد القديم، ط مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2011، ص126.

[3] hava lazarus, medival islam and bible criticism, p19

[4] ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنّحل، دار الجيل، بيروت، ط5، ص 19.

الجهد المبذول، أسّس الجهد المبذول من قبل المُحَدّثين لدرس اجتماعيّ مميّز عُني بعلاقة الخبر بأحد المُؤثّرات فيه، وهو المجتمع، ولئن كانت فروع علم الاجتماع تحوي ما يسمّى" التّاريخ الاجتماعي"، فإنّني أوضّح أنّ ما أنا بصدد الحديث عنه ليس هذا الفرع، فالتّاريخ الاجتماعي ليس إلاّ دراسة للفكر الاجتماعي ونظريّاته على مرّ السّنين، أمّا "علم اجتماع الخبر" أو" علم اجتماع التّاريخ، فإنّه مجال يدرس تأثير علم الاجتماع في التّاريخ وتأثير التّاريخ في علم الاجتماع، والمحدّثون في هذه الثّنائيّة يشتغلون على أثر المجتمع على الخبر.

فهذا الفرع العلميّ- وإن كنت أفترض أنّي أوّل من أشار إلى وجوده و انبثاقه عن جهد المُحَدّثين- فإنّي لا أنكر أنّ فروع علم الاجتماع قد اهتمّت بالثنائيّات الجدليّة بين المجتمع وغيره في عدّة نماذج، فمثلا علم اجتماع الصّحّة يدرس أثر المجتمع على الصّحة.

أعلم جيّداً أن تصوّراً فرع علميّ جديد ليس من السّهولة بمكان، ويحتاج من الاستقراء والتّعمّق الشيء الكثير، إلاّ أنّي أروم بهذه الفرضيّة تقديم أفق بحثي جديد يمكن الخوض فيه بشيء من الجدّة في الطّرح، كما أنّي أؤكّد أنّ هذا الفرع فرض وجوده لكثرة متعلّقاته في طرح المحدّثين ومنهج عملهم، ولعلّي أوصّل أبرز معالمه في النّقاط الآتي- مُؤكّداً أنّ المقصد إثبات المشروعيّ، وأمّا التّأصيل المُستفيض فلا تتّسع له الرّسالة-:

- الموضوع المُقتَرَح لعلم اجتماع الخبر يُؤَهّله لأن يكون أحد فروع علم الاجتماع باعتباره يدرس المجتمع من حيث تأثيره على نوع من الأنماط الوجوديّة -وهي الخبر-.
- استبطان المُحَدُّين للإشكاليّة الأساسيّة لعلم اجتماع الخبر.
- اهتمام المُحَدّثين بقضيّة الاتّصال، والتي تستلزم التّدقيق في الجغرافيا العلميّة والأزمنة، وخصوصا إمكان التّواصل في تلك الحقبة إمّا سفراً أو حتى في نفس المدينة (اهتمام المحدّثين بالمعاصرة واللّقيّ)
- المدراس العلميّة والأيديولوجيّات ليست إلاّ تمظهرا ثقافيا للمجتمع، وهي مهمّة جدّاً في تزويد المُحَدّثين بالمعطيات الكفيلة بالكشف عن التّواصل بين الرّواة، ومن ثمّ صحّة الخبر، لذلك فالخبر قد يتأثّر بنمط ثقافي معيّن تتميّز به أحد المدارس أو حتى الأفراد فيؤثّر على الخبر، كالتّدليس أو حتّى الوضع في آليّات النّقل، أو استحلال الوضع للرّسول -صلى الله عليه وسلّم- كالكرّاميّة أو قضيّة البدعة.
- التّوجّهات السّياسيّة قد تؤثّر على الخبر فينساق خلف الثقافة السّياسيّة الغالبة، ومنه جاء توقّي المُحَدّثين في هذه النّقطة كما أشرت في نقطة الموضوعيّة.

- المناصب التي يشغلها الرّواة قد تُؤثّر عائقاً أمام تمام صحّة الخبر، وهو مدخل من مداخل التّأثير السّلبي على الأخبار، كأن يكون العمل مستغرقاً لأغلب الوقت بما يحيل الجمع بين المهنة والرّواة، كبعض الرّواة الذي تأثّرت حمالتهم بمناصب شغلوها، ومنها القضاء.
- الممارسة الدّينيّة- وهي أحد الأشكال الاجتماعيّة- قد تُؤَثّر على الخبر من جهة أنّها تُشغل راويه عن الرّواة فتتَأثّر مرويّاته وينسى بعضها لقلّة المذاكرة.
- الزّمالة العلميّة قد تُشكّل خطراً في مجال النّقد بسبب عدّة أغراض يُضمرها البعض، فمجرّد تجريح الثّقة بدافع الحقد أو الخصومة أو غيرها مُؤثّرٌ قطعاَ على الخبر، ومنه كان ردّ نقد الأقران، والاهتمام بالزّمالة رصداً ودراسةً وتمييزاً من روافد علم اجتماع الخبر.
- الدّافع الاقتصادي قد يُؤثّر على الأخبار سلباً، فيوضع الخبر كذباً لخدمة أغراض من هذا النّحو، وهو أحد التمظهرات التي درسها المُحَدّثون في ضوء علم اجتماع الخبر.
- سلوك الجادّة عند المُحَدّثين هي ذات ما نسمّيه اليوم بتأثير الثّقافة الغالبة، فالاشتهار العلمي قد يؤثّر على الخبر بتركيب سند على متن عن غير قصد فيكتسب وثاقة زائفة، لذلك عُدّ هذا من تطبيقات علم اجتماع الخبر الذي عُني به المُحَدّثون في عملهم.
- الاتّفاق في الأسماء وعدم التّمييز بسهولة بين الذّاوت من الظّواهر الاجتماعيّة المُؤثّرة على الخبر، وهو ما اهتمّ به المحدّثون في مبحث "المتّفق والمختلف".
- التوثيق بالقرب الاجتماعي مُؤثّر أيضا في الخبر، لذلك توقّى منه المحدّثون في منهجهم.

ومع هذه النّماذج المُقَدّمة، يبدو لي أنّ هذا الفرع العلميّة يحتاج أكثر تأصيلا وتفصيلاً حتّى يتبوّأ منزلةً في خارطة فروع علم الاجتماع.

وفي الختام أشير إلى أنّ المحدّثين بهذا العمل الجبّار في دراستهم للمجتمع ومكوّناته المُؤثّرة في الخبر، قد أسهموا من قريب أو من بعيد في تقديم فكر اجتماعي من زاوية معيّنة لم يسبق إليها في ذاكرة علم الاجتماع، ولذلك كانت دراسة عمل المحدّثين ومنتجاتهم من زاوية سوسيولوجيّة مهمّ جدّاً في الكشف عمّا انضوى عليه بحثهم من المسائل الاجتماعيّة المهمّة.

المبحث الرّابع: خطّة الصّياغة الجديدة لعلوم الحديث

تكون خطّة صياغة علوم حديث من حيث علاقتها بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة مُراعية للرّاهن العلمي اليوم، وواضحة الاتّصال بالمجال، مع الحفاظ على أصالتها وخصوصيّتها، ولتحقيق هذا أتصوّر أن يكون العمل مُشتملا على ما يلي:

1. نشأة علوم الحديث: مقاربة تاريخيّة.
2. حُجّيّة علوم الحديث: مقاربة إبيستيمولوجيّة.
3. موقع علوم الحديث من العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة: دراسة في علاقة التّأثّر والتّأثير.
4. البحث العلمي في مجال الحديثي
   - خصوصيّة البحث الحديثي
   - خطوات البحث الحديثي
   - مخاطر البحث الحديثي
   - الموضوعيّة عند المُحَدّثين
   - صورة البحث الحديثي
   - ضوابط الباحث وآدابه في المجال الحديثي
   - مناهج البحث الحديثي
   - مناهج تدريس علوم الحديث
   - النّظريّات الحديثيّة
     - نظريّة الاصطلاح عند المُحَدّثين
     - نظريّة الشّك عند المُحَدّثين
5. عرض علوم الحديث
   - مجال دراسة الحالة

- علم اجتماع الخبر: دراسة في التّأسيس الحديثي لهذا الفرع السوسيولوجي
- علم التّراجم: دراسة في الهيكلة والخصوصيّة في المجال الحديثي
- العلوم الخادمة لمجال دراسة الحالة
- علم تاريخ الرّجال.
- علم الجرح والتّعديل.
- علم الطّبقات

- علم الأنساب
- علم المُؤتلف والمفترق
- علم المُؤتلف والمختلف
- علم تاريخ البلدان

- مجال مجتمع الرّواية الحديثيّة
- خصوصيّة الرّواية الحديثيّة بين الرّوايات التّاريخيّة
  - مدارس الحديث وخصوصيّاتها
  - المجال الجغرافي للرّواية الحديثيّة
  - المجال الزّماني للرّواية الحديثيّة
  - المُؤثّرات في الرّواية الحديثيّة
    - حركة الوضع
    - ظاهرة الحفظ
  - تقنيات الّرواية الحديثيّة
  - سُبل جمع الرّوايات الحديثيّة
    - الحلقات العلميّة
    - الرّحلة العلميّة
- أنواع الرّوايات باعتبار علاقات الرّواة الاجتماعيّة
  - أب عن ابن
  - ابن عن أب
  - إخوة
  - أقارب
  - أقران
  - أكابر عن أصاغر

- أصاغر عن أكابر
- إشتراك جغرافي
- اختلاف جغرافي
- علاقة علميّة بحتة

➢ الوظائف الاجتماعيّة للروّاة

➢مجال النّقد

- خصائص النّقد التّاريخي
- أهمّيّة المنهج المُختَصّ
- هيكل الخبر المُعتبر
- الفرضيّات العقليّة الممكنة لدرجة الخبر، والأنواع المندرجة تحت هذا الباب.
- الفرضيّات العقليّة الممكنة لورود الخبر، والأنواع المندرجة تحت هذا الباب.
- الفرضيّات العقليّة الممكنة لصفة السند، والأنواع المندرجة تحت هذا الباب.
- الفرضيّات العقليّة الممكنة لصفة المتن، والأنواع المندرجة تحت هذا الباب.
- الفرضيّات العقليّة المُمكنة للإخلالات الدّاخليّة المُؤثّرة في مطابقة الخبر للواقع، والأنواع المندرجة تحت هذا الباب.
- الفرضيّات العقليّة المُمكنة للإخلالات الخارجيّة المُؤثّرة في مطابقة الخبر للواقع، والأنواع المندرجة تحت هذا الباب.

➢مجال العرض

- الفهارس الحديثيّة ومناهجها: علم مناهج المُحَدّثين.
- الفهارس الوصفيّة
- الفهارس الموضوعيّة
- دليل المكتبة الحديثيّة

➢المجال التقني

- تخريج الحديث: المسالك والآليّات.
- تحقيق المخطوط الحديثي: الخطّة والمسالك

➢ المجال المفهومي

- الأنظار المفهوميّة في الحديث النّبوي
- تفكيك زوايا النّظر المفهومي في الحديث
- فهم المفردات: علم غريب الحديث
- فهم الحديث في ضوء محيطه العلمي
- علم مختلف الحديث ومشكله
- علم ناسخ الحديث ومنسوخه
- فهم سياقي:علم سبب ورود الحديث
- عرض المفهوم التّأليفي للحديث: علم شرح الحديث
- مناهج شرح الحديث
- شرح الحديث التحليلي
- شرح الحديث المقارن
- شرح الحديث الموضوعي
- دور شرح الحديث في خدمة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة
- البحوث الموضوعيّة المعاصرة: دراسة في الواقع وتقويم للإشكاليّات
- بناء النّظريّة النّبويّة

6. نماذج تطبيقيّة

➢ مناهج المصنّفين واختياراتهم.

- في التّصحيح والتّضعيف
- في الحكم على الرّواة
- في فهم الحديث

- اختيارات في المصطلح
- الدّراسات المُعاصرة في علوم السنّة: دراسة في المجالات المُستَهدفة والمناهج المُتبعة.

7. علوم الحديث: دراسة سوسيولوجيّة

- دراسة التّاريخ الاجتماعي من خلال كتب التّراجم
- المعطيات الاجتماعيّة في كتب التّراجم
- الدّليل الاجتماعي إلى كتب علوم الحديث

8. علوم الحديث: مقاربة تاريخيّة

- المعطيات التّاريخيّة في كتب علوم الحديث
- الدّليل التّاريخي إلى كتب علوم الحديث

9. علوم الحديث: مقاربة لغويّة وأدبيّة

- الجهاز اللغوي في علوم الحديث
- صدى علوم الحديث في الكتابات اللغويّة والأدبيّة

10.علوم الحديث: دراسة في علم المناهج

- خصائص المنهج الحديثي
- موقع المنهج الحديثي في خارطة المناهج
- المقاربة الحديثيّة والمقاربات الإنسانيّة والاجتماعيّة في علم المناهج وجها لوجه

11.مظاهر الاستفادة الإنسانيّة والاجتماعيّة من علوم الحديث

- الجانب المعرفي
- الجانب المنهجي

12.المعارضات الفكريّة المعاصرة لعلوم الحديث ومناقشتها

- الطّعن في الحجّيّة
- الطّعن في الأصالة
- الطّعن في النّجاعة

- الطّعن في الرّواة
- الطّعن في المنهج
- الطّعن في التّقنيات

الخاتمة والتّوصيات

انتهيت في هذا البحث إلى جملة من النّتائج المُهمّة في بابها، أبرزها:

1- أهمّيّة علوم الحديث في مجال المعرفة، وأنّ فائدتها متعدّية لغيرها من العلوم.

2- تأثير علوم الحديث في عدّة علوم إنسانيّة واجتماعيّة منها علم التّاريخ وعلم اللغة وعلم الفهارس وعلم أصول البحث العلمي وعلم الأديان وعلم المناهج وعلم الاجتماع.

3- وجود علاقة وطيدة بين علوم الحديث والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

4- إمكانيّة صياغة علوم الحديث بطريقة بتُبرز العلاقة بينها وبين العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

5- تقديم مشروع متكامل في سياق تجديد علوم الحديث.

وفي هذا المقام، أوصي بـ:

1- تفعيل الصّياغة الجديدة لعلوم الحديث من خلال تأليف مصنّف يراعي المصطلحات الحديثة ويؤكّد على علاقة علوم الحديث بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

2- إطلاق مشروع "معجم المعارف الإنسانيّة والاجتماعيّة في علوم الحديث" خصوصا المعارف التي جاءت في كتب الرّجال، والمُتعلّقة أساسا بالتّاريخ.

3- الاهتمام بالدّراسات التّداخليّة بين علوم الحديث وغيرها من العلوم الشرعيّة والإنسانيّة والاجتماعيّة.

لائحة المصادر والمراجع

1- ابن الصّلاح، فتاوى ابن الصّلاح، دار المعرفة، بيروت، 1986م، ط1.

2- ابن الصّلاح،المُقدّمة، تح عائشة عبد الرّحمـن، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، 1974م.

3- ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنّحل، دار الجيل، بيروت، ط 5.

4- ابن عبد السّلام، العزّ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح طه عبد الرّؤوف، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، سنة 1991.

5- أبو داود، السنن، تح محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، سنة ، ط1.

6- أنجرس، موريس، منهجيّة البحث في العلوم الإنسانيّة، ترجمة كمال بوشرف وسعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ط2.

7- بازمول، محمّد، علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، د.ط، د.ت.ط، د.ت.ط.

8- البغدادي، الخطيب، الكفاية في علم الرّواية،دائرة المعارف العثمانيّة، د.ع.ط، 1357هـ

9- الخولي، يمنى، مشكلات العلوم الإنسانيّة: تقنينها وإمكانيّة حلّها، نيوبوك، بيروت، ط1، 2018، 2018م.

10- شريف، حامد، نقد العهد القديم، ط مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2011.

11- الصّفدي، بسّام بن خليل، علم شرح الحديث: دراسة تأصيليّة منهجيّة، رسالة دكتوراه، المشرف نافذ حمّاد، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، 2015م.

12- عتر، نور الدّين، منهج النُّقد عند علوم الحديث ، دار الفكر، دمشق، ط3، 1997م.

13- مجموعة مؤلّفين، قضايا العلوم الإنسانيّة: إشكاليّة المنهج، إعداد وإشراف يوسف زيدان،الهيئة العامّة لقصور الثّقافة، القاهرة، ط1، 1996.

أَكَاديميَّةُ اَلدِّرَاسَاتِ اَلْفِكْرِيَّة وَاَلتَّرْبَوِيَّة

contact@iesacademy.org

+212629-150200